مبادرات إرادة

العدد الأوّل - 1 جانفي 2019

الافتتاحية

«**إرادة Irada**»، المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. برنامج طموح، يستفيد من تمويل الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل تحقيق النمو الشامل بدعم التنمية الجهوية والمحلية المستدامة وتحسين تشغيلية طالبي الشغل.

ويهدف برنامج «**إرادة**» الى تسريع التنمية المحلية في ثماني ولايات، هي **قابس ومدنين وقفصة والقصرين وصفاقس وسيدي بوزيد وبنزرت وجندوبة**، من خلال **دفع القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتطوير خدمات التكوين الأساسية والمستمرة**، للاستجابة لطلبات القطاع الخاص وتحسين تشغيليّة طالبي الشغل.

إنّ هدفنا، من خلال برنامج «**إرادة**»، هو مساعدة الفاعليين الاقتصاديين على ارساء فضاء حوار وتشاور ومساندتهم فنيا للمساهمة في اعداد الخطط التنموية القادرة على **دفع التنمية الاقتصادية لجهتهم.**

محمد درعة، المسؤول الوطني لبرنامج «إرادة»

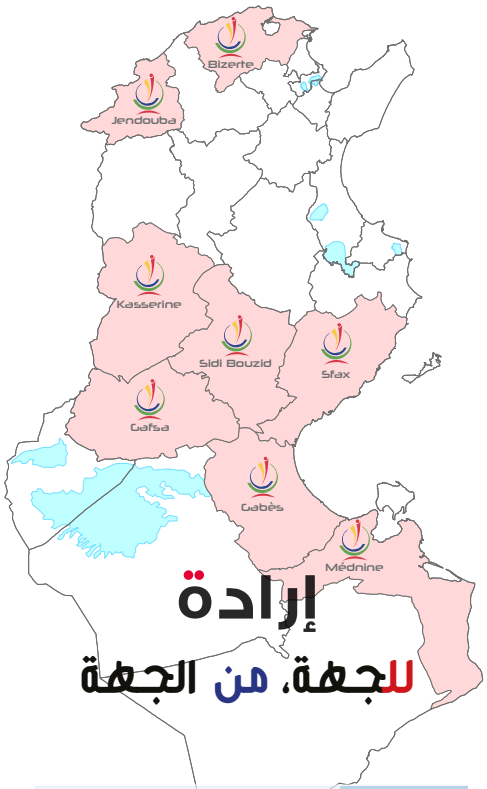

إرادة
للجهة، من الجهة

اسم المشروع	«**إرادة**» - المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة
التمويل	الإتحاد الأوروبي
البلد	تونس
الشّريكان	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدّولي – وزارة التكوين المهني والتشغيل
المدّة	2016 – 2020
الميزانية	32 مليون يورو

«إرادة» : المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة

يندرج برنامج «إرادة» في اطار توجهات مخطط التنمية للفترة 2016-2020. وخاصة المحور المتعلق بـ «**تجسيد طموحات الجهات**» من خلال :

- تطوير **اللامركزية** ووضع الأسس لحوكمة محلّية وجهوية؛
- تجسيد **الترابط بين الجهات** وتعزيزه؛
- تعزيز تنمية المناطق وتحسين **جاذبيتها**؛
- ضمان تطوير نظام تمويل التنمية الجهوي وقابليته للتكيّف؛
- تحسين ظروف المعيشة و**فكّ العزلة** عن الجهات الداخلية.

وفي اطار تنفيذ هذه المحاور يسعي برنامج «إرادة» للإسهام في «**التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، وتحسين التشغيلية والإنتاج الإقتصادي**».

تتمثّل الأهداف الخصوصية للبرنامج، في ما يلي:

- تعزيز **مساهمة القطاع الخاص** في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجهات المستهدفة؛
- تحسين **جودة وفاعلية عروض خدمات التكوين الأساسية والمستمرة**، وخدمات المرافقة نحو الشغل، من أجل تلبية أفضل لاحتياجات سوق الشغل الوطنية والدولية؛
- **ضمان ديمومة** المشاركة المهيكلة للفاعلين الجهويين في تنمية القطاع الخاص، وفي حوكمة التكوين المهني.

أين تتتدخّل «إرادة»؟

يهدف برنامج «إرادة» إلى دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق النمو الشامل، والتشغيل، وكذلك التنمية الجهوية والمحلية المستدامة في الولايات الثّماني التالية: **قابس ومدنين وقفصة والقصرين وصفاقس وسيدي بوزيد وبنزرت وجندوبة**. والهدف من ذلك هو تسريع التنمية الاقتصادية المحلّيّة.

كيف تعمل «إرادة»؟

تسعى «إرادة» الى هيكلة التعاون بين القطاعين الخاص والعمومي على الصعيد الجهوي، وإيجاد فرص العمل في الجهة. وهذا يتطلب إرساء نظام مستدام **للحوار بين القطاعين العمومي والخاص**، على المستوى الجهوي، في شكل منصّات للحوار بين القطاعين العمومي والخاص في كلّ من الولايات الثّماني المذكورة آنفاً. وتتمثل مهمة

برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي

هذه المنصات في المشاركة في الحوار حول الإمكانيات والتحديات التي تواجه تنمية القطاع الخاص الجهوي، ومدى فاعلية القطاعات واستجابة الإصلاحات للنمو الإقتصادي الجهوي.

وتتكون هذه المنصات من مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة: **القطاع العمومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوسط الجمعيّاتي**. وتعتمد كل منصة، في مهمّتها، على مجموعات تفكير، تتشكّل حول قطاعات محددة، وتتمثل مهمّة مجموعات التفكير في القيام ببحوث حول مختلف سلاسل القيم، وإجراء دراسات الأسواق، ودراسات الجدوى، ودراسات النفاذ الى الأسواق الجديدة.

محاور تدخّل «إرادة»

دعم للتنمية الاقتصادية

المساعدة الفنية للفاعليين الاقتصاديين على اعداد خطط تنموية و المساهمة المالية في تمويل **مشروعين أو 3 مشاريع في حدود مليون يورو** بكل ولاية مستهدفة.

وسيتخذ هذا الدعم شكل منحة لمجموعة من الأطراف الفاعلة (التي قد تتخذ شكل شراكة بين القطاعين العمومي والخاص).

وستقوم هذه المجموعة بتعميم الاستجابة لاحتياجات مختلف الجهات الفاعلةبخصوص سلسلة من القيم.

وفي مرحلة تالية، **يجب أن تكون المنصة ومجموعات التفكير مستقلين بذاتهما. ولذلك، سيستفيدان من برنامج التدريب الذي سيجعلهما قادرين، في نهاية المطاف، على إعداد الملفات التي من شأنها أن تساعدهم على الحصول على اتفاقية تمويل، وتحديد وإقناع المانحين بتمويل المشاريع التي يكونان قد ضبطاها مسبقًا.**

التكوين المهني

في اطار الدعم الموجّه الى التنمية، **رصد برنامج «إرادة» مبلغ 10 ملايين يورو بعنوان التكوين المهني**. لتطوير منظومته وللاستجابة احتياجات القطاع الخاص من الكفاءات والرفع من قدرتها على اعداد برامج تكوين تضمن الاندماج في سوق الشغل.

هيكليّة برنامج «إرادة» حسب الجهات

«إرادة» بنزرت

568219 نسمة في سنة 2014
المؤشّر الجهوي للتنمية: 0,541

تزخر ولاية بنزرت بإمكانيات طبيعية لقطاعات **الحليب والخضروات، والبقول والسياحة البيئية، والصناعات التقليدية، والملابس.**

يفوق معدل إنتاج الحليب على الصعيد الجهوي من المعدّل الانتاج الوطني بـ **3 مرات.**

هذا فإن وفرة المراعي، خاصة بالمعتمديتين المحرومتين سجنان وجومين، ووجود مركزية لصناعة الألبان، «ناتيلي - NATILAIT»، تعمل **لدعم عدد أكبر من مربّي الماشية.**

وكما، تتوفّر بالجهة امكانيات لتطوير **إنتاج العلف وتخزين العلف المركّب.**

وقد جعلت كل هذه العوامل المحفّزة، **صناعة الحليب من أول الأنشطة التي تمّ تفعيلها.**

المتدخّلون في مشروع الحليب

- المنتجون، والمربون، ومركزيّات الحليب، ومراكز التجميع: شريك خاص مستفيد،
- الاتحاد التونسي للفلاحة والصّيد البحري (UTAP) ،
- قطب التنافسية في بنزرت
- الشّراكة بين القطاعين العمومي والخاص
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت: شريك عمومي
- إرادة: تمويل ومراقبة

«إرادة» قابس

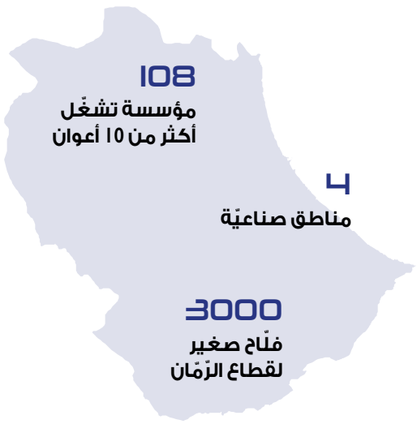

374300 نسمة في سنة 2014
المؤشّر الجهوي للتنمية: 0,426

يوفّر قطاعي **زراعة الرّمّان، والسياحة البديلة** إمكانيات حقيقية لتنمية الجهة.

وتعد زراعة الرّمّان من المنتوجات التي ترسّخت، في قابس، **عبر العصور** (منذ العصور الوسطى، ذكر المؤرخون العرب والجغرافيون الجودة الاستثنائية لرمّان قابس).

كما يشتهر رمّان قابس **بجودته الاستثنائية**، بإنتاج يقدّر بـ 35.000 طن، وهو يمثّل حوالي **45 ٪ من الإنتاج الوطني.**

وتم تحقيق هذه المستويات من الإنتاج والجودة، بفضل الجهود الكبيرة، لتحسين

يمثل انتاج القنارية

من المنتوجات الهامة بالجهة نظرا للظروف المناخية الملائمة **وتجذّر الممارسة الفلاحية لدى السكان.**

تغطّي مساحة زراعة القنارية حوالي **1000 هكتار**، و تساهم بنحو **نصف الإنتاج الوطني**. وتعد من المنتوجات المطلوبة على الصعيدين الوطني والدولي وتتطلب مزيدا من الدعم لتنميتها والرفع من القيمة المضافة لديها.

المتدخّلون في مشروع القنارية

- الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA): مستفيد خاص،
- المركز الفني للبطاطا والقنارية (CTPTA): شريك عمومي،
- قطب التنافسية في بنزرت: شريك عمومي
- قطب التنافسية في بنزرت (PCB):شريك بين القطاعين العمومي والخاص.
- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (CRDA) ببنزرت: شريك عمومي
- المجمّع المهني للخضر (GIL): شريك عمومي

برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي

الحجم، والإخصاب، ومعالجة الصحة النباتية، وزيادة الطلب الوطني والدولي وتطوير طاقة التخزين.

ويعد آفاق تطويره واعدة من خلال توسيع سلسلة القيمة المضافة الجهوية والوطنية لتشمل عديد منتوجات الرمّان البيولوجي المحلية الأصلية في شكل **التحويل** تحت **تسمية المنشأ المراقب (AOC)**.

يساعد إنتاج الرمان على تطوير التشغيل وتحسين المداخيل. كما ستساهم عملية التدخل في تنمية قطاع الرمان وفي تطوير زراعات اخرى على غرار الليمون والمشمش، باستغلال سلسلة التبريد والتخزين والتعليب، وكذلك عمليات إنتاج العصائر ومختلف أنواع المربّى مثل المشمش المجفف، إضافة إلى منتجات محلية أصلية. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى استعداد جمعيات ومجموعات تنمية فلاحية في كل من معتمديات الولاية القادرة لدفع التنشيط الإقتصاد الجهوي.

14 عضوا
يشكّلون مجموعة التفكير الخاصّة بقطاع الرّمان

المتدخّلون في المشروع الخاص بزراعة الرمان

ديوان تنمية الجنوب، والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، والاتحاد الجهوي للفلاحة والصّيد البحري، ومعهد المناطق القاحلة، والقطب التكنولوجي بقابس، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ووكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحية، ومركز التكوين المهني الفلاحي بالزّركين، والشركة التعاونية للخدمات الفلاحية «الأمل» بالزّارات، والشركة التعاونية للخدمات الفلاحية «رمّانة» بكتّانة، والمدرسة الوطنية للمهندسين بقابس، والمجمع المهني المشترك للغلال.

يحقّق 309 000
فلّاحا كلّ مداخيلهم، أو جزءا منها من زراعة أشجار الزيتون

176 000 طن،
هو متوسط الإنتاج خلال الـ 10 سنوات الأخيرة

15 وحدة تكرير

10 وحدات لاستخراج زيت الفيتورة

أكثر من 20 وحدة للتّعليب ولصناعة الصابون

أكثر من 1750 معصرة زيت

88 مليون زيتونة في جميع أنحاء البلاد التونسية

زيت الزيتون، قطاع مفتاح

تونس هي أهمّ منتج ومصدر لزيت الزيتون في جنوب المتوسط، بعد الاتحاد الأوروبي. وتعتبر زراعة الزيتون أحد الأنشطة الفلاحية الرئيسية، كما أن دورها الاجتماعي والاقتصادي يكتسي أهمية قصوى.

من الخيارات الاستراتيجية المهمّة لمخطّط التنمية الجهوية للفترة 2016-2020، يعدّ تحسين أداء القطاع الفلاحي بتطوير سلاسل القيم للقطاعات الفلاحية الرئيسية وذات القيمة العالية خاصة منها زيت الزيتون.

وقد اختارت خمس ولايات، من مجموع الولايات الثماني التي يتدخّل فيها برنامج «إرادة» القطاع الزّيتي:

«إرادة» جندوبة

نظرا لما تزخر به من مزايا طبيعية ومن كميات أمطار هامة ملائمة لزراعة أشجار الزيتون، إعتمدت الولاية على إنشاء **مجمّع زيت الزيتون** في نوفمبر 2017، لتطوير وتنظيم هذا القطاع. وقد بلغ إنتاج **الإحدى عشرة معصرة** بالولاية سنة 2016 : **14100 طن**.

أما نوعية أشجار الزيتون المغروسة والتي تمثل أكثر من 80٪ فهي المسماة «**الشتوي**» والمتميزة بمذاق زيتها الممتاز، المطلوب جدا وطنيا ودوليا.

لذا يبدو من الطبيعي تطوير هذه الزراعة مع تدعيمها **بزراعة الزيتون البيولوجي باعتبارها عامل نمو هام**.

«إرادة» سيدي بوزيد

اعتبارا لشيخوخة غابات الزيتون في الساحل وصفاقس، فإن جهة سيدي بوزيد هي المترشحة قريبا جداً لتكون المنطقة الأولى لزراعة الزيتون على الصعيد الوطني.

في المقابل، يبقى النسيج الصناعي للتّحويل ضعيفا مقارنة بالإنتاج. تضم ولاية سيدي بوزيد **116 معصرة زيتون** (يبلغ إجمالي الطاقة النظرية لتحويل الزيتون في حدود 3663 طن / في اليوم).

تعتبر زراعة الزيتون البيولوجي نشاطًا مهمًا لتثمين هذا القطاع الواعد في الجهة. ففي سنة 2017، تمّ إحصاء **8 معاصر، معتمدة كمعاصر بيولوجية**، تقع في مناطق مختلفة من ولاية سيدي بوزيد.

«إرادة» صفاقس

بقدرتها على تحويل 25 ٪ من الكمية اليومية الوطنية من زيت الزيتون (**12 وحدة تعبئة، و4 مصانع لاستخراج زيت الفيتورة**)، توفر جهة صفاقس **30 ٪ من الإنتاج الوطني من زيت الزيتون. وهي المنتج الأول لزيت الزيتون البيولوجي**.

ويعرف هذا القطاع بتوفيره مواطن شغل اذ أنه يستوعب حوالي 6 ملايين يوم عمل في السنة أي ما يعادل حوالي **25000 موطن شغل قارّ**.

ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد نظرا الى الكثافة الحالية لنشاط تعليب زيت الزيتون، لتزويد سوق منطقة المتوسّط وغيرها.

وتمثل جهة صفاقس **45% من الصادرات الوطنية. كما أن لديها مؤسسات بحثية ناشطة جدّا**.

«إرادة» مدنين

يعتبر قطاع زيت الزيتون أول نشاط فلاحي على مستوى الولاية، بمساحة تقدّر بـ **197000 هكتار**. وتعدّ الولاية 4.4 مليون زيتونة. ويشغّل هذا القطاع ما يقارب **25000 فلّاحا**. وهو ما يبرز الدور الاجتماعي والاقتصادي لهذا القطاع.

الصنف السائد في الجهة هو «**الزلماطي**» الذي يتكيّف بشكل جيد مع مناخ الجهة، وطريقة الفلاحة البعلية.

يزداد الطلب على زيت الزيتون على المستويين الوطني والدولي، على حد سواء. وهذا ما من شأنه أن يبرّر الاهتمام بهذا القطاع الذي يقدّم، علاوة على ذلك، إمكانات كبيرة (تطوير الإنتاج البيولوجي، والمنتجات الثانوية، إلخ.).

«إرادة» قفصة

يمثل قطاع زيت الزيتون، لوحده، نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجهة (حيث يوجد ما لا يقلّ عن 7.8 مليون شجرة زيتون). وقد بلغ إنتاج الزيتون في ولاية قفصة أكثر من **60.000 طن** في موسم 2017-2018، أي ما يقارب **9 ٪ من الإنتاج الوطني**.

تتوفّر بالجهة إمكانيات حقيقية لإنتاج زيت زيتون عالي الجودة، انطلاقا من أصناف محلية، ويمكنها، بالتالي أن تتميز جهويّا، وتضمن ازدهاراً أكبر للقطاع.

برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي

«إرادة» قفصة

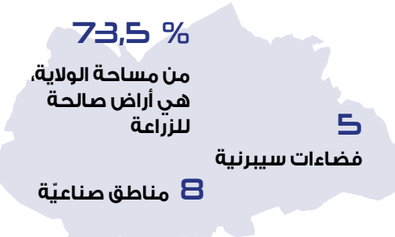

يبرز جليًا توجّه ولاية قفصة الفلاحي. ويمكّن الاستغلال الفلاحي، بفضل ميزاتها النسبية، من توفير مواطن شغل ومداخيل مناسبة. كما أنها توفّر إمكانيات إنمائية حقيقية للقطاعات التي تتلاءم مع المنطقة، على غرار قطاع الزيتون وقطاعي النباتات العطرية والطّبّيّة، وزراعة الفستق. ولقد تطورت زراعة النباتات (الأعشاب) العطرية والطبية المعروفة أيضا باسم الزراعة الصحية العمومية خلال السنوات الخمس الأخيرة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ، بين سنتي 2015 و2017، تكوين مجموعة من الفلاحين من طرف مركز التكوين المهني الفلاحي في قفصة، لزراعة هذه النباتات. وتعتبر كل من المورينغا le moringa، والحنطة السوداء le sarrasin، والستيفيا la stévia، والزعفران le safran، من النباتات التي تتلاءم تماما مع الجهة، ولديها إمكانات تصديرية مشجعة للغاية، وهو ما يعتبر مقدمة لتنمية هامّة.

المتدخّلون في المشروع

ديوان تنمية الجنوب، والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، ووكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحية، ومركز التكوين المهني الفلاحي، ومعهد المناطق القاحلة، والاتحاد الجهوي للفلاحة والصّيد البحري، ومجمّع التنمية الفلاحية «زيتونة»، ومجمّع التنمية لفلاحة «عرباطة»، ومصطفى سانكلي (منتج سابق للأعشاب العطرية والطّبّيّة)، وجمعية «إرادة»، وجمعية الفلاحين الشبان.

المتدخّلون في مشروع تربية النحل

الاتحاد التونسي للفلاحة والصّيد البحري (UTAP) ـ الإنتاج الحيواني (PA) ـ مجمّع التنمية الفلاحية (GDA) ـ الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) ـ مزوّدون ـ مربّو النّحل ـ مراكز التكوين المهني الفلاحي (CFPA) ـ وكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحية (APIA) ـ ديوان تنمية الشّمال الغربي (ODNO)

الحمراء، و20٪ للبطاطا و 90٪ للخفّاف. **أما بالنسبة لإمكانيات الصيد البحري، فيقدر حجمها بـ 20 000 طن سنوياً.**

خلال مرحلة التشخيص، قامت المنصة بتقييم إمكانيات الجهة، وكشفت قطاعات مثل **حليب البقر، والرخام، وزراعة الزيتون، وتربية النحل، والمنتجات الغابية غير الخشبية، والنباتات (الأعشاب) العطرية والطبية، أو السياحة البيئية.**

و تمّ تفعيل قطاع زيت الزيتون أولا ثمّ قطاع تربية النحل نظرا لكثافة الغابات بالجهة التي تغطي 120 ألف هكتار أي 40 ٪ من المساحة الجملية للأراضي الفلاحية في الولاية. وكذلك إعتبارا للخصوبة الحقيقية للأراضي، 250 نوعا من النباتات الملائمة لإنتاج العسل، تشتهر **الجهة بتجذّر زراعتها مع 1450 مربي نحل مهني**، 80٪ منهم من الرجال مقابل 20٪ فقط من النساء.

وقد قام مربّو النحل **مؤخرا بالتنظّم صلب مجمّعات تنمية جهوية** (7 في المجموع)، من أجل هيكلة أفضل للقطاع. ويطمح هذا القطاع، إضافة إلى العسل، إلى تثمين منتجات الخلية.

«إرادة» جندوبة

إنّ التّوجّه الفلاحي لولاية جندوبة جليّ، فأكثر من 96٪ من مساحتها تتكون من أراض صالحة للزّراعة. وتساهم الجهة في الإنتاج الوطني بـ 12٪ للحليب و15.2٪ للحوم

«إرادة» القصرين

تم التعرف، في ولاية القصرين، على قطاعات **التين الشّوكي**، و**النسيج والملابس**، و**الرّخام**. وكان قطاع التّين الشّوكي من أوائل القطاعات التي تمّ تفعيلها. فهذا القطاع يندمج في محور «**تعصير صناعات تحويل المنتجات الفلاحية**» الذي اقترحه مخطط التنمية للفترة 2016-2020، والذي يندرج ضمن ما يهدف إليه برنامج «إرادة»: «تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة». ويمثل هذا القطاع فعليا **3100 موطن شغل**، ويوفر **838400 يوم عمل**.

المتدخّلون في المشروع

- مؤسّسات ومنشآت القطاع الخاص ؛
- هياكل الدعم للقطاع الخاص ؛
- ديوان تنمية الوسط الغربي.

تتلاءم جهة القصرين بشكل جيد مع زراعة التّين الشّوكي، وهي زراعة لا تتطلب مناخا مميّزا بل أكثر من ذلك، فهي زراعة تمثّل جزءا من تقنيات الحفاظ على التربة بسبب دورها غي مقاومة الانجراف.

بفضل الـ **83000 هكتار**، تكون لدى جهة القصرين **أعلى كثافة في مجال مزارع التين الشّوكي**، وتحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بحوالي **190،000 طن من الغلال**.

وقد تم اختيار قطاع التّين الشّوكي، بسبب الديناميكية القائمة فعليا مع وجود العديد من الفاعلين: ما لا يقل عن **5 مؤسّسات ناشئة** (شرعت فعليًا في الإنتاج)، وهي المصدر الأوّل على الصّعيد الوطني (نوبال تونس - Nopal Tunisie)، وسمسا بيو زالفن - SMSA Bio Zelfen، وجمعيّة آناداك تونس - ANADEC Tunisia Association.

ونظرا إلى مختلف إمكانيات استعمال التّين الشّوكي، فإنّه من المرجح أن تكون للقطاع آفاق كبيرة للتنمية.

إرادة مدنين

يتبيّن، في نهاية عملية التشخيص، أن ولاية مدنين توفر إمكانات تنمية حقيقية لقطاعات الزيتون، والخوخ، واللحوم الحمراء، والطّين، والسيراميك (الخزف الصيني). وبالإضافة إلى قطاع زيت الزيتون، تم تفعيل قطاع الصيد البحري.

ويتمتع قطاع تربية الأسماك في مدنين بهامش نمو كبير، في ضوء زيادة الطلب على المنتجات السمكية، وشبه جمود عمليات صيد الأسماك. وتضم الجهة 5 مزارع متخصصة في تربية الوراطة والقاروس، إما في أقفاص أو في أحواض ساحلية. كما تمتد الجهة على 548 كم من السواحل، أي 30٪ من سواحل البلاد. ويكتمل كل ذلك بوجود 6 وحدات متخصّصة في تحويل التّن والسردينة، و5 وحدات تجميد.

المتدخّلون في قطاع

مربّي الماشية، والمحوّلين ـ المصرف التونسي للأليمينيوم (CTA) ـ الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA) ـ مجمّع التنمية الفلاحية (GDA) ـ الاتحاد التونسي للفلاحة والصّيد البحري (URAP) ـ وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري (APIP) ـ المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري (GIPP) ـ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) ـ المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (CRDA) ـ الديوان الوطني للصناعات التقليدية (ONA) ـ المعهد الوطني للعلوم والتكنولوجيا في البحر (INSTM) ـ وكالة النّهوض بالاستثمارات الفلاحية (APIA) ـ وكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII) ـ ناقلو المواد المبرّدة.

برنامج ممول من قبل الإتحاد الأوروبي

«إرادة» سيدي بوزيد

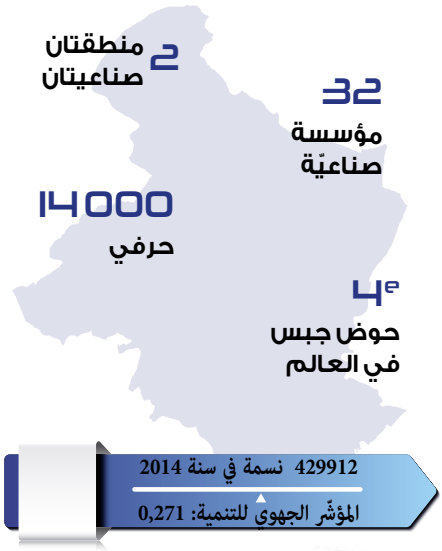

توفّر قطاعات الحليب، وزيت الزيتون، ولحم الأغنام، والتعليب، والتخزين، وأعلاف المواشي، والجص، والخشب الزيتون إمكانات تطوير حقيقية لولاية سيدي بوزيد.

والقطاعات التي تمّ تفعيلها، هي زيت الزيتون، والجص، وخشب الزيتون.

يتمّ إنتاج الجص من خلال طهي الجبس في درجة حرارة تبلغ 170 درجة مائوية. ويوجد الجبس في مناطق المكناسي، المزّونة، وكاف النسور، وجبل جبس، ومهاري، وكاف عبد الله.

يقدر الإنتاج التونسي الحالي من الجصّ بنحو 50 ألف طن سنويا، وهو ما يمثل حوالي 7.5٪ من احتياجات السوق.

ويمكن رفع هذا الإنتاج بكامل طاقته إلى 150 000 طن خلال السّنتين القادمتين، وهو ما يمكّن من الاستجابة الى كل طلبات القطاع، كما يمكن أن يولّد فائضاً قابلاً للتصدير.

المتدخّلون في مشروع الجص

المركز الفني لمواد البناء والخزف والبلّور (CTMCCV)، وشركات كنوف -Knauf وسيبس - SIPS، وسوداب-SODEP، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد -APII، ومدرسة الحرف الفنّية، والوكالة التونسية للتكوين المهني -ATFP، والمركّب الصناعي والتكنولوجي بسيدي بوزيد وسيتاس-CITESS.

مركزية خبرة لدعم مختلف الجهات الفاعلة

في القطاع الخاص في الولايات الثماني:

1/ تعيين خبراء دائمين لمدة 48 شهرًا لدعم وحدة التصرّف في المشروع (UGP)، وفروع «إرادة» الجهوية، ودواوين التنمية الجهوية (ODR)، ومنصات الحوار بين القطّاعين العمومي والخاص (PDPP)، ومجموعات العمل، والخبراء، وذلك على المدى القصير، لتطوير خطط تعزيز سلسلة القيم، ولدعم المشاريع التشاركية.

2/ إجراء دراسة حول الحصول على التمويل للقطاع الخاص، وبالخصوص للمؤسسات الصّغرى والمتوسطة.

3/ المساهمة في تنظيم ندوات تكوينية، وتظاهرات تستهدف فئات معيّنة حول مواضيع تتعلق بتنمية القطاع الخاص.

والأطراف المختلفة المتدخّلة في مجال التكوين المهني بالولايات الثّماني:

1/ تعزيز التحاليل التشخيصية للأجهزة الجهوية الثّماني المستهدفة.

2/ تحديد الاحتياجات إلى الدعم والتعزيز على صعيد الحوكمة، وضمان نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3/ تمكين تفعيل الآليات الجديدة للحوكمة الجهوية وترشيدها.

4/ تسهيل عملية تحقيق الاستقلالية الذّاتية للجهات.

«إرادة» صفاقس

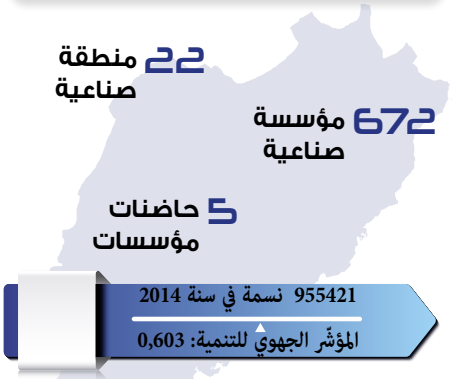

خلال مرحلة التّشخيص، قامت المنصة بتقييم قطاعات الصناعات الميكانيكية والمعدنية، وتقنيات الصحة، والزيت.

وبالإضافة إلى قطاع الزّيت، تم تفعيل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.

إذ أنّ ولاية صفاقس تمتلك عناصر لا يستهان بها، من شأنها أن تساعد على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، وهي الموارد البشرية الكفأة والمتخصصة، وجامعة منفتحة على بيئتها، و6 مؤسسات عليا متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، وقطب تكنولوجي يوفّر فضاء للابتكار ولنقل التكنولوجيا. وتشكل مساحة مخصصة في مجالات التكوين، والبحث وإنشاء وتطوير المؤسسات الصّاعدة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال.

المتدخّلون في المشروع

مجموعة «التقنية الصحّيّة HEALTH-TECH»، والقطب ألتكنولوجي بصفاقس، وجامعة صفاقس، ومركز البحوث في المجال الرقمي بصفاقس، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، واتحاد الصّناعات الصّغرى والمتوسّطة - UPMI، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية - CONECT، ووكالة النهوض بالصناعة والتجديد -API ، والادارة الجهوية للتنمية - DDR، والادارة الجهوية للتكوين المهني والتشغيل - DRFPE، ومركز التكوين المهني في المجال الإلكتروني.

توقيع عقود المنح

تم التوقيع على الاتفاقية الأولى، بقيمة **8 ملايين يورو**، بين وزارة تنمية الاستثمار والتعاون الدّولي، وديوان تنمية الجنوب (ODS). وهي تتعلق بدعم **وضع المشاريع التشاركية في مجال التنمية** في الولايات الثماني التي يستهدفها برنامج «إرادة».

أمّا الاتفاق الثاني، الذي تم توقيعه بين وزارة تنمية الاستثمار والتعاون الدّولي، والوكالة التونسية للتكوين المهني (ATFP)، بقيمة **عشرة ملايين يورو**، فإنّه يهدف إلى دعم مشاريع **تحسين جودة وفاعلية عرض التكوين الأساسي**، وخدمات المرافقة نحو الشغل.

تم إصدار هذه النّشريّة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. وتعود مسؤولية مضمونها إلى جمعيّة «إرادة – IRADA» فقط، ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.